

لمحة عامة

جدول المحتويات

الإيرادات
صفحة 2-4.3النفقات
صفحة 4-5تطور الدين العام
صفحة 5-6

شهدت المالية العامة تراجعاً ملحوظاً خلال العام 2018، نتيجة تباطؤ الحركة الاقتصادية ما أدى إلى عدم تحقيق الإيرادات المتوقعة. إضافةً إلى ذلك، ارتفع الإنفاق الحكومي بشكلٍ أساسي جراء تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة وزيادة التحويلات (إلى مؤسسة كهرباء لبنان والبلديات).

في الوقت نفسه، تراجعت الإيرادات عن معدلاتها المحققة في العام 2017، بالرغم من التدابير الضريبية الجديدة المعتمدة¹. جاء تطبيق هذه الإجراءات لتغطية الزيادة في الإنفاق المرتبطة بسلسلة الرتب والرواتب الجديدة للقطاع العام، إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق الهدف المرجو منها في ظل بيئة اقتصادية منكشفة مع معدل نمو مقدر ب 0.25 في المائة²، إضافةً إلى الانعكاسات السلبية للأوضاع السياسية في المنطقة وأزمة النازحين السوريين وتأثيراتها على محفزات النمو التقليدية للاقتصاد اللبناني.

إنخفضت الإيرادات الحكومية بنسبة سنوية بلغت 0.7 في المائة خلال العام 2018 حيث تراجعت إلى نسبة 20 في المائة من الناتج المحلي مقارنةً بالنسبة القياسية المسجلة عام 2014 والبالغة 23 في المائة. جاء هذا التراجع بشكلٍ أساسي نتيجة تراجع الضرائب على الأرباح بقيمة 744 مليار ليرة، تراجع تحويلات وفر موازنة الإتصالات السلكية واللاسلكية بقيمة 322 مليار ليرة، وتراجع الضرائب على الأملاك بقيمة 274 مليار ليرة. في المقابل، تضاعفت ضريبة الدخل على الفوائد خلال العام 2018³ لتصل إلى 1,801 مليار ليرة غير أنها لم تكن كافية لتعويض الإنخفاض في سائر مكونات الإيرادات.

فيما يتعلق بالنفقات الحكومية، بلغ مجموع الإنفاق نسبة 32 من الناتج المحلي خلال العام 2018 مقارنةً مع معدل وسطي بلغ 29 في المائة خلال الفترة الممتدة من العام 2013 ولغاية 2017. جاءت هذه الزيادة الملحوظة نتيجة الإرتفاع في أجور القطاع العام جراء البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة ابتداءً من أيلول 2017⁴، مترافقةً مع زيادة في التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان إضافةً إلى الزيادة في كلٍ من خدمة الدين بالعملة الأجنبية والتحويلات إلى البلديات خلال الفترة المذكورة.

نتيجةً لذلك، سجل **إجمالي الميزان المالي** عجزاً ملحوظاً بقيمة 9,416 مليار ليرة خلال العام 2018 (أي بنسبة 11.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي⁵)، بالمقارنة مع عجز أقل بقيمة 5,662 مليار ليرة خلال العام 2017 (7.0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي). بالإضافة إلى ذلك، تراجع **الميزان الأولي** بشكلٍ ملحوظ ليسجل عجزاً بقيمة 958 مليار ليرة (1.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) مقابل فائض بقيمة 2,152 مليار ليرة خلال العام 2017. بلغ **إجمالي الدين العام** 128,347 مليار ليرة أي ما نسبته 151 في المائة من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية العام 2018 مقارنةً مع نسبة 149 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2017.

¹ وفقاً للقانون رقم 2017/64 المقر في تشرين الأول 2017.

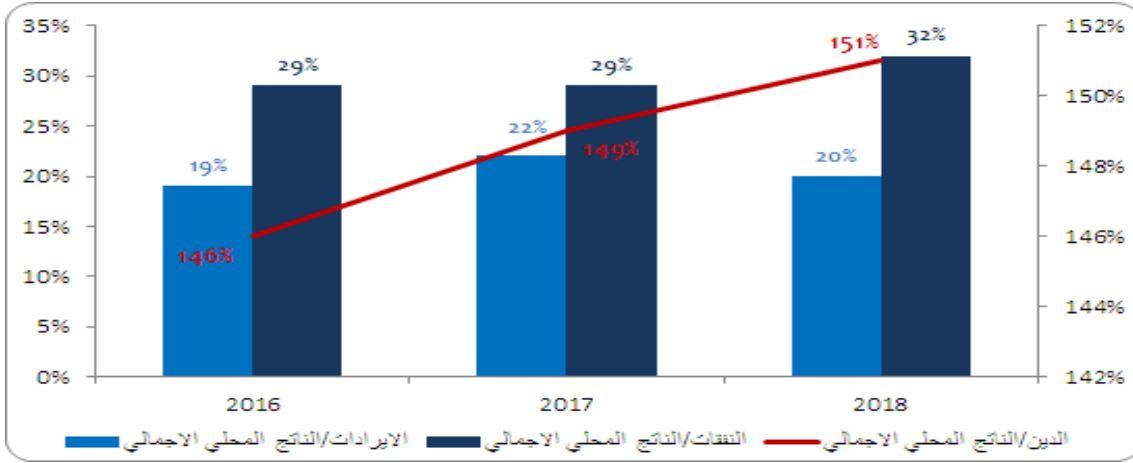
² وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) في نيسان 2019.

³ وفقاً للقانون رقم 64 تاريخ 2017/10/20، ارتفع معدل ضريبة الدخل على الفوائد من 5 في المائة إلى 7 في المائة.

⁴ أقر مجلس النواب قانون جديد لسلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام في آب 2017 (القانون رقم 46، تاريخ 21 آب 2017).

⁵ قدر إجمالي الناتج المحلي بحوالي 85,037 مليار ليرة خلال العام 2018 وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) في نيسان 2019 بعد اعتماد أرقام الحسابات القومية الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي لغاية العام 2017.

الرسم البياني 1 : ملخص الأداء المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي 2016-2018



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 1: ملخص المالية العامة

نسبة التغير 2017/2018	2018	2017	2016	(مليار ل.ل.)
-0.7%	17,405	17,524	14,959	إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة
15.7%	26,821	23,186	22,412	إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها
8.4%	8,156	7,521	7,185	• تسديد فوائد
2.7%	301	293	299	• تسديد أقساط القروض الميسرة ¹
19.5%	18,363	15,372	14,928	• النفقات الأولية ²
66.3%	(9,416)	(5,662)	(7,453)	إجمالي العجز/الفائض
-	(958)	2,152	31	العجز الأولي/الفائض الأولي

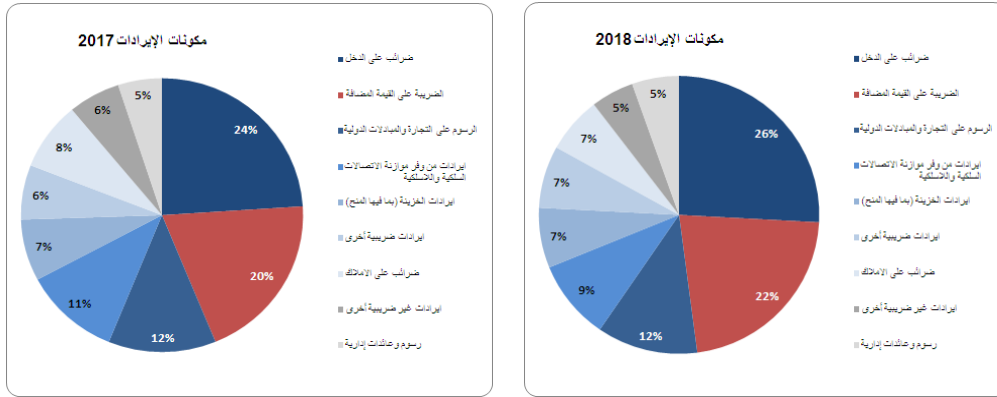
المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1/ تشمل فقط تسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.
2/ النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إنخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 0.7 في المائة ليصل إلى 17,405 مليار ليرة خلال العام 2018، وذلك من 17,524 مليار ليرة خلال العام 2017، بشكل أساسي نتيجة انخفاض الإيرادات غير الضريبية. بالتوازي، إنخفض إجمالي الإيرادات من إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة 20 في المائة خلال العام 2018 مقارنةً مع نسبة 22 في المائة خلال العام 2017.

الرسم البياني 2: مكونات الإيرادات للعامين 2017 و 2018



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

سجلت **الإيرادات الضريبية** زيادة بقيمة 385 مليار ليرة (3.1 في المائة) لتصل إلى 12,766 مليار ليرة خلال العام 2018، مشكّلة بذلك نسبة 73 في المائة من إجمالي الإيرادات مع نهاية العام 2018 بإرتفاع بلغ نقطتين مؤبطين.

بالنقص، إرتفعت **الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال** بقيمة 299 مليار ليرة (7.1 في المائة) بشكل أساسي نتيجة الزيادة في **ضريبة الدخل على الفوائد** التي إرتفعت بقيمة 897 مليار ليرة (99.1 في المائة) - بسبب التأثير المزدوج لارتفاع معدل الضريبة (من 5 في المائة إلى 7 في المائة) وارتفاع الفوائد على الودائع⁶. إضافة إلى ذلك، إرتفعت **ضريبة الدخل على الرواتب والأجور** بقيمة 103 مليار ليرة (13.5 في المائة) و**ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة** بقيمة 61 مليار ليرة (17.1 في المائة) لتصل إلى 870 مليار ليرة و417 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي إنخفاض في **ضريبة الدخل على الأرباح** بقيمة 744 مليار ليرة (35.4 في المائة)⁷ خلال الفترة المذكورة.

إرتفعت **الضرائب الداخلية على السلع والخدمات** بقيمة 421 مليار ليرة (10.3 في المائة) نتيجة إرتفاع تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 365 مليار ليرة. إرتفعت الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً بنسبة 8.1 في المائة على أساس سنوي، في حين زادت الضريبة على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك بنسبة 12.2 في المائة. علاوة على ذلك، إرتفعت الرسوم على تسجيل السيارات بقيمة 14 مليار ليرة (5.7 في المائة) لتصل إلى 268 مليار ليرة خلال العام 2018، في حين إرتفعت رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية بقيمة 8 مليار ليرة (3.8 في المائة) لتصل إلى 214 مليار ليرة.

تراجعت **الضرائب على الأملاك** بشكل ملحوظ بقيمة 274 مليار ليرة (19.4 في المائة) خلال العام 2018، بشكل أساسي نتيجة الإنخفاض في تحصيل رسوم تسجيل العقارات بقيمة 220 مليار ليرة (22.8 في المائة) سنوياً في حين بقيت الضرائب على الأملاك المبنية على حالها دون تغيير. تجدر الإشارة إلى أن عدد عمليات البيع تراجع بنسبة 17.4 في المائة، في حين لم يتجاوز تراجع متوسط أسعار العقارات المباعة نسبة 1 في المائة.

إنخفضت **الضريبة على التجارة والمبادلات الدولية** بقيمة 138 مليار ليرة (6.4 في المائة) خلال العام 2018، نتيجة التراجع في الرسوم (9.9 في المائة) والزيادة غير المعبرة في تحصيلات الجمارك (0.4 في المائة). في التفاصيل، إنخفضت الرسوم على السيارات بقيمة 73 مليار ليرة (14.0 في المائة) نتيجة الإنخفاض في قيمة السيارات المستوردة بنسبة 12.1 في المائة خلال العام 2018. علاوة على ذلك، إنخفضت الرسوم على التبغ بقيمة 54 مليار ليرة (27.2 في المائة)، وذلك مع تراجع

6 إرتفع المتوسط السنوي لأسعار الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية من 5.65 في المائة خلال العام 2017 ليصل إلى 7.09 في المائة خلال العام 2018، وكذلك بالنسبة للودائع بالعملة الأجنبية فقد إرتفعت الفائدة من 3.65 في المائة خلال العام 2017 لتصل إلى 4.3 في المائة خلال العام 2018.
7 يمكن تفسير هذا الإنخفاض من خلال الزيادة الإستثنائية في ضريبة الدخل على الأرباح خلال العام 2017، حيث قامت المؤسسات المالية في العام 2017 بتحويل ضريبة الدخل على الأرباح الإستثنائية الناتجة عن الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان خلال العام 2016.

مرصد المالية العامة كانون الأول 2018

واردات المنتجات التبغية بنسبة 21.4 في المائة خلال العام 2018. أخيراً، تراجعت الرسوم على البنزين بقيمة 23 مليار ليرة (3.3 في المائة) ما يعكس انخفاض كمية البنزين المستورد (2.4 في المائة).

تراجعت **الإيرادات غير الضريبية** بشكل ملحوظ بقيمة 443 مليار ليرة (11.5 في المائة) لتصل إلى 3,423 مليار ليرة مع نهاية العام 2018، نتيجة انخفاض إيرادات الإدارات والمؤسسات العامة وأمالك الدولة بقيمة 461 مليار ليرة. بالتفصيل، إنخفضت كل من (i) **التحويلات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية** بقيمة 322 مليار ليرة (16.6 في المائة) لتصل إلى 1,614 مليار ليرة، (ii) **الحاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)** بقيمة 69 مليار ليرة (26.0 في المائة) لتصل إلى 197 مليار ليرة و (iii) **إيرادات مرفأ بيروت** بقيمة 65 مليار ليرة (37.1 في المائة) لتصل إلى 110 مليار ليرة. في المقابل، ارتفعت **إيرادات كازينو لبنان** بقيمة 13 مليار ليرة (11.0 في المائة) لتصل إلى 135 مليار ليرة خلال العام 2018، متأثرةً بارتفاع سنوي بنسبة 5.8 في المائة في عدد السائحين خلال العام 2018.

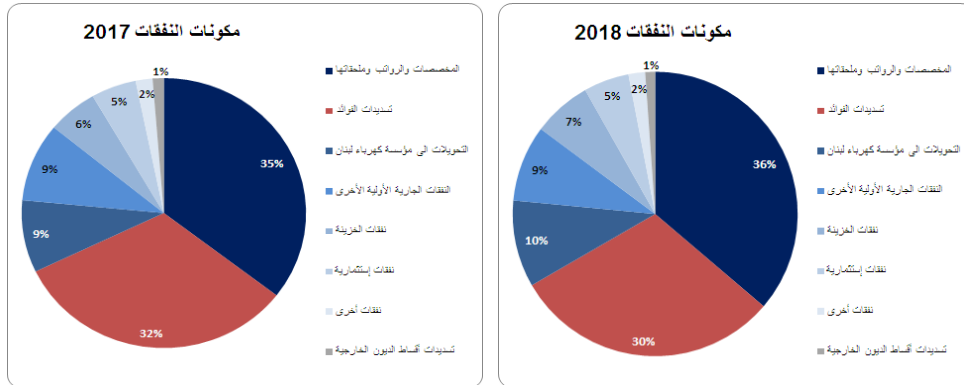
ارتفعت **الرسوم والعائدات الإدارية** بقيمة 63 مليار ليرة (7.2 في المائة) نتيجة الزيادة في رسوم كتاب العدل بقيمة 29 مليار ليرة (63.7 في المائة)⁸ ورسوم السير بقيمة 11 مليار ليرة (3.3 في المائة). في المقابل، إنخفضت **الإيرادات غير الضريبية المختلفة (بمعظمها محسومات تقاعدية)** بقيمة 42 مليار ليرة (14.3 في المائة) لتصل إلى 254 مليار ليرة خلال عام 2018.

شهدت **إيرادات الخزينة** انخفاضاً بقيمة 61 مليار ليرة (4.8 في المائة) لتصل إلى 1,216 مليار ليرة خلال العام 2018. الجدير ذكره أن إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها وإن التغيرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادة النشاط الاقتصادي.

النفقات

سجل **إجمالي النفقات** ارتفاعاً ملحوظاً بقيمة 3,634 مليار ليرة (15.7 في المائة) ليصل إلى 26,821 مليار ليرة مع نهاية العام 2018، حيث ارتفعت نسبة النفقات إلى إجمالي الناتج المحلي من 29 في المائة خلال العام 2017 إلى 32 في المائة عام 2018.

الرسم البياني 3 : مكونات النفقات للعامين 2017 و 2018



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

8 مدعومةً ببدء تطبيق الإجراءات الضريبية الجديدة بناءً للقانون رقم 2017/64 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 50 تاريخ 2017/10/26، حيث تضمنت هذه الإجراءات بشكل أساسي زيادة في الرسوم على السندات، التعهدات، التأمينات والمتوجبات الأخرى من 10,000 ليرة إلى 20,000 ليرة، زيادة الرسوم على المستندات المترجمة التي يصدق عليها كتاب العدل من 2,000 ليرة إلى 4,000 ليرة، نسخ طبق الأصل عن مستندات وصكوك الملكية من 2,000 ليرة إلى 4,000 ليرة، الإشعارات، الإنذارات، الإعفاءات والتبليغات من 10,000 ليرة إلى 20,000 ليرة.

ارتفعت **النفقات الجارية الأولية⁹** بقيمة 2,290 مليار ليرة (18.5 في المائة) لتصل إلى 14,695 مليار ليرة خلال عام 2018، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في **المخصصات والرواتب وملحقاتها** بقيمة 1,501 مليار ليرة (18.3 في المائة) بسبب ارتفاع **الرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية** بقيمة 591 مليار ليرة (10.9 في المائة) و**معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة** بقيمة 860 مليار ليرة (36.7 في المائة). جاءت الزيادات المذكورة بشكل رئيسي نتيجة تطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب الجديد رقم 46 تاريخ 21 آب 2017.

علاوة على ذلك، ارتفعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 646 مليار ليرة لتصل إلى 2,647 مليار ليرة، في حين انخفضت كل من التحويلات إلى **الهيئة العليا للإغاثة، التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري والتحويلات إلى القطاع غير العام** بقيمة 50 مليار ليرة، 31 مليار ليرة و21 مليار ليرة على التوالي خلال العام 2018. الجدير بالذكر أن الزيادة في التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تعود بشكل أساسي إلى الإرتفاع في أسعار النفط العالمية مع إرتفاع المتوسط السنوي لسعر البرنت إلى 71,3 دولار للبرميل خلال العام 2018 مقارنةً مع 54,1 دولار للبرميل خلال العام 2017. أخيراً، ارتفعت **النفقات الجارية الأخرى** بقيمة 187 مليار ليرة نتيجة الإرتفاع الملحوظ بقيمة 151 مليار ليرة في **الأحكام القضائية والمصالحات، نفقات الوفود والمؤتمرات الخارجية، غيرها** لتصل إلى 279 مليار ليرة خلال العام 2018.

ارتفعت **تسديدات الفوائد** بقيمة 635 مليار ليرة (8.4 في المائة) لتصل إلى 8,156 مليار ليرة خلال العام 2018، بشكل أساسي نتيجة الزيادة الملحوظة في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية بقيمة 726 مليار ليرة بالرغم من التراجع في الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 91 مليار ليرة¹⁰. من ناحية أخرى، سجلت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** إرتفاعاً بقيمة 8 مليار ليرة (2.7 في المائة) لتصل إلى 301 مليار ليرة خلال كانون الثاني - كانون الأول 2018.

زادت **النفقات الرأسمالية** بقيمة 188 مليار ليرة (15.8 في المائة) لتصل إلى 1,382 مليار ليرة خلال عام 2018، بشكل أساسي نتيجة الإرتفاع في كل من نفقات **الإنشاءات قيد التنفيذ** ونفقات **الصيانة** بقيمة 160 مليار ليرة و49 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات تراجع في (i) التحويلات لصالح **مجلس الإنماء والإعمار** بقيمة 50 مليار ليرة، (ii) **النفقات الأخرى المتعلقة بالأصول الثابتة المادية** بقيمة 45 مليار ليرة، (iii) **التحويلات إلى وزارة الأشغال العامة والنقل** بقيمة 32 مليار ليرة، و (iv) **التحويلات إلى صندوق المهجرين** بقيمة 20 مليار ليرة.

شهدت **نفقات الخزينة** إرتفاعاً ملحوظاً بقيمة 452 مليار ليرة لتصل إلى 1,780 مليار ليرة مع نهاية العام 2018، وذلك نتيجة الإرتفاع في التسديدات لصالح البلديات من 622 مليار ليرة خلال عام 2017 إلى 860 مليار ليرة خلال عام 2018.

الدين العام

بلغ **إجمالي الدين العام¹¹** 128,347 مليار ليرة مع نهاية العام 2018، بزيادة قدرها 8,455 مليار ليرة (7.1 في المائة) مقارنة مع نهاية العام 2017، في حين سجل صافي الدين زيادة بنسبة 9.5 في المائة مع إنخفاض ودائع القطاع العام بنسبة 9.4 في المائة خلال الفترة المذكورة. كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وصل إجمالي الدين العام مع نهاية العام 2018 إلى 151 في المائة مقارنة مع 149 في المائة خلال العام 2017، في حين إرتفع صافي الدين العام إلى 134 في المائة خلال العام 2018 من 129 في المائة خلال العام 2017.

9 وتتألف النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية مع إستثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

10 تأثرت مدفوعات الفوائد بالتغير في مكونات الدين (ارتفعت حصة الدين بالعملات الأجنبية من 37 في المائة خلال نيسان 2018 لتصل إلى 43 في المائة خلال أيار 2018) والتي تأثرت بدورها باتفاق إستبدال الديون المبرم بين وزارة المالية ومصرف لبنان في أيار 2018، حيث أصدرت وزارة المالية إلى مصرف لبنان مبلغاً إسمياً قدره 5,5 مليار دولار أمريكي باليوروبوند بقيمة سوقية بلغت 5.5 مليار دولار، في حين حرر مصرف لبنان لوزارة المالية ما يعادلها باليرة اللبنانية سندات خزينة من محفظته الحالية.

11 قد تختلف نسب أرقام الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عن تلك المنشورة سابقاً بسبب نشر إدارة الإحصاء المركزي أرقام الحسابات القومية لغاية العام 2017 وإعادة احتساب تقديرات إجمالي الناتج المحلي لعام 2018.

ارتفع الدين بالعملة المحلية بنسبة 5.1 في المائة ليصل إلى 77,852 مليار ليرة مع نهاية العام 2018، وذلك من 74,077 مليار ليرة مع نهاية العام 2017، لتتخفف حصة الدين بالعملة المحلية من إجمالي الدين القائم إلى 60.7 في المائة مقارنةً مع 61.8 في المائة خلال العام 2017. ارتفعت محفظة مصرف لبنان من الدين بالعملة المحلية بقيمة 3,426 مليار ليرة لتصل إلى 39,006 مليار ليرة، وتبلغ بذلك نسبة 50.1 في المائة كحصة من إجمالي الدين بالعملة المحلية، مقارنةً مع 48.0 في المائة خلال العام السابق. إنخفضت محفظة المصارف التجارية من الدين بالعملة المحلية بقيمة 354 مليار ليرة لتصل إلى 27,402 مليار ليرة، مما أدى إلى إنخفاض نسبتها من الدين الصادر بالليرة اللبنانية إلى 35.2 في المائة من المجموع، مقارنةً مع 37.5 في المائة خلال العام 2017. ارتفعت حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بشكل ملحوظ بقيمة 1,015 مليار ليرة (11.4 في المائة) لتصل إلى 9,956 مليار ليرة.

ارتفعت قيمة الدين بالعملة الأجنبية بما يعادل 4,680 مليار ليرة لتصل إلى 50,495 مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة الإرتفاع في قيمة سندات اليوروبوند المتداولة بقيمة 4,887 مليار ليرة. يمكن تفسير هذا الإرتفاع في سندات يوروبوند بشكل جزئي من خلال الشريحة الرباعية التي تألفت من إصدارات لسندات يوروبوند بقيمة 5.5 مليار دولار أمريكي والتي أجريت ضمن اتفاق إستبدال الدين من العملة المحلية إلى الأجنبية بين وزارة المالية والمصرف المركزي في 17 أيار 2018¹². من المكونات الأخرى للديون بالعملة الأجنبية، إنخفضت "القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من القطاع الخاص الأجنبي" بما يعادل 53 مليار ليرة لبنانية لتصل إلى 2,920 مليار ليرة، بينما تراجع سندات اليوروبوند والقروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 108 مليار ليرة نتيجة تسديد أقساط الديون، في حين تم تسديد كامل سندات اليوروبوند والقروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 2.

12 لمزيد من المعلومات حول إتفاقية إستبدال الديون يرجى زيارة الموقع التالي: http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/PublicDebt/DebtT/Documents/Eurobond%20Swap%20Brief%20Note_May%202018.pdf

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2 - ك1	2017 ك2 - ك1	(مليار ل.ل.)
-0.4%	16,189	16,247	إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها
3.1%	12,766	12,381	الإيرادات الضريبية
-11.5%	3,423	3,866	الإيرادات غير الضريبية
-4.8%	1,216	1,277	إجمالي إيرادات الخزينة
-0.7%	17,405	17,524	إجمالي الإيرادات العامة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2 - ك1	2017 ك2 - ك1	(مليار ل.ل.)
3.1%	12,766	12,381	الإيرادات الضريبية:
7.1%	4,500	4,201	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:
-35.4%	1,357	2,101	ضريبة الدخل على الأرباح
13.5%	870	767	ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
17.1%	417	356	ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة
99.1%	1,801	904	ضريبة الدخل على الفوائد (7%)
-25.7%	54	73	غرامات (ضريبة على الدخل)
-19.4%	1,139	1,413	ضريبة على الأملاك، ومنها:
-0.2%	282	283	ضريبة على الأملاك المبنية
-22.8%	744	964	رسوم تسجيل على العقارات
10.3%	4,500	4,079	الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:
10.5%	3,841	3,476	الضريبة على القيمة المضافة
4.8%	484	461	ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:
5.7%	268	254	رسوم تسجيل على السيارات
3.8%	214	206	رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية
-6.4%	2,025	2,163	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:
0.4%	745	742	الجمارك
-9.9%	1,280	1,421	رسوم، ومنها:
-3.3%	668	691	رسوم على البنزين
-27.2%	143	197	رسوم على التبغ
-14.0%	452	526	رسوم على السيارات
14.9%	602	524	إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

نسبة التغير 2017/2018	2018		2017		(مليار ل.ل.)
	ك2- 1ك	ك2- 1ك	ك2- 1ك	ك2- 1ك	
-11.5%	3,423	3,866	3,866	3,866	الإيرادات غير الضريبية
-17.4%	2,188	2,649	2,649	2,649	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها
-17.0%	1,923	2,315	2,315	2,315	حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:
11.0%	135	122	122	122	إيرادات كازينو لبنان
-37.1%	110	175	175	175	إيرادات مرفأ بيروت
-24.3%	61	81	81	81	إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني
-16.6%	1,614	1,936	1,936	1,936	إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية
-0.4%	60	61	61	61	تحويلات من مؤسسات عامة مالية (مصرف لبنان)
-26.0%	197	266	266	266	حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)
12.9%	8	7	7	7	حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)
7.2%	946	883	883	883	رسوم وعائدات إدارية، ومنها
5.9%	790	746	746	746	رسوم إدارية، ومنها:
63.7%	73	45	45	45	رسوم كتاب العدل
-1.7%	277	282	282	282	رسوم جواز السفر/ الأمن العام
3.3%	341	330	330	330	رسوم السير
-8.8%	28	31	31	31	رسوم قضائية
0.5%	24	24	24	24	رسوم القيادة
6.9%	35	33	33	33	عائدات إدارية
0.5%	3	3	3	3	مبيعات (الجريدة الرسمية وثن لوحة عمومية)
9.3%	93	85	85	85	رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)
57.8%	24	15	15	15	رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى
-6.4%	36	39	39	39	القرامات والمصادرات
-14.3%	254	296	296	296	إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الإقتصادي

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2-ك1	2017 ك2-ك1	(مليار ل.ل.)
14.5%	23,153	20,219	1. النفقات الجارية
18.3%	9,719	8,218	1.أ. المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:
10.9%	6,017	5,427	مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية
36.7%	3,207	2,347	معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:
17.1%	2,349	2,007	معاشات التقاعد
152.4%	857	340	تعويضات نهاية الخدمة
11.3%	495	445	تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب
8.4%	8,156	7,521	1.ب. تسديد فوائد ومنها: 1/
-1.9%	4,775	4,866	فوائد على القروض الداخلية
27.4%	3,381	2,655	فوائد على القروض الخارجية
-	0	0	1.ج. تعديلات محاسبية
2.7%	301	293	1.د. تسديد أقساط ديون خارجية
-0.4%	535	537	1.هـ. مواد استهلاكية، ومنها:
-3.3%	82	85	نفقات تغذية
6.4%	51	48	محروقات
-6.4%	297	317	أدوية
24.2%	205	165	1.و. خدمات خارجية
20.5%	3,447	2,860	1.ز. تحويلات أخرى، ومنها:
32.3%	2,647	2,002	مؤسسة كهرباء لبنان 2/
-	0	0	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
-96.5%	2	52	الهيئة العليا للإغاثة
-6.2%	311	332	التحويلات إلى القطاع غير العام
-63.4%	18	50	التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 3/
39.3%	664	476	1.ح. نفقات جارية أخرى، ومنها:
11.6%	375	336	مستشفيات
117.0%	279	129	نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)
-15.2%	125	148	1.ط. دعم الفوائد المدينة
15.8%	1,382	1,193	2. النفقات الاستثمارية
-	30	2	2.أ. استثمارات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية
-4.1%	71	74	2.ب. تجهيزات
18.1%	1,042	883	2.ج. إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:
-66.7%	10	30	صندوق المهجرين
5.3%	57	54	مجلس الجنوب
-9.7%	463	513	مجلس الإنماء والإعمار
-33.6%	63	95	وزارة الأشغال والنقل
6.8%	195	182	أخرى ومنها:
36.2%	71	52	الهيئة العليا للإغاثة
31.5%	206	157	2.د. صيانة
-58.1%	33	78	2.هـ. نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية

مرصد المالية العامة كانون الأول 2018

3.	سلفات موازنة/4	350	352	0.6%
4.	إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) /5	95	154	61.4%
5.	نفقات الخزينة/6	1,328	1,780	34.1%
	بلديات	622	860	38.3%
	أمانات	109	97	-10.4%
	ودائع /7	293	236	-19.6%
	أخرى، ومنها:	304	587	93.0%
	رديّات الضريبة على القيمة المضافة	224	217	-3.1%
6.	النفقات غير المصنفة	0	0	-
7.	إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	23,186	26,821	15.7%

المصدر: كشف حساب رقم 36، نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية
1/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (6).

2/ للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تم اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نفقات الخزينة الأخرى" إلى التحويلات المختلفة في أعقاب اعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.

3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحيوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ونفقات القمح المدعوم.

4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره". نظراً لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل. وسوف تتم قوتنتها لاحقاً، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفقاً لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.

5/ يتضمن هذا البند -باستثناء الرواتب والأجور- كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.

6/ اعتباراً من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها يدوياً وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

7/ ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من إيرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين¹

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك-2 ك	2017 ك-2 ك	(مليار ل.ل.)
			تسديد فوائد
8.4%	8,156	7,521	الدين بالعملة المحلية
-1.9%	4,775	4,866	الدين بالعملة الأجنبية، ومنها
27.4%	3,381	2,655	فوائد على اليوروبوند*
28.1%	3,284	2,564	فوائد على قروض خاصة*
-61.2%	1	2	فوائد على قروض ميسرة
7.6%	96	89	
2.7%	301	293	تسديد أقساط ديون خارجية

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) يرجى الملاحظة أن بند نفقات خدمة الدين تم تجزئته إلى فئتين مختلفتين على الشكل التالي: دفعات الفوائد (حسب الاحصاءات الحكومية المالية) بالإضافة إلى تسديد مستحقات القروض الميسرة التي خصصت لتمويل المشاريع.
*تتضمن نفقات عامة متعلقة بالعملية

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان¹

نسبة التغير	2018	2017	(مليار ل.ل.)
2017/2018	ك2 - ك1	ك2 - ك1	
32.3%	2,647	2,002	شركة كهرباء لبنان، ومنها:
-37.1%	10	15	خدمة الدين
38.4%	2,619	1,892	تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود
-79.7%	19	94	التحويلات لكهرباء سوريا

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتباراً من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصيب في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير أداء المالية العامة إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تدرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية كانون الأول 2018

نسبة التغير ك1 2018 - ك1 2017	2018 ك1	2017 ك1	2016 ك1	(مليار ل.ل.)
7.1%	128,347	119,892	112,910	إجمالي الدين العام
5.1%	77,852	74,077	70,528	الدين بالعملة المحلية
-3.1%	1,123	1,159	1,098	* فوائد متراكمة من الدين
9.6%	39,006	35,580	30,150	أ- مصرف لبنان
-1.3%	27,402	27,756	29,581	ب- المصارف التجارية (يتضمن REPOs) /1
6.5%	11,444	10,741	10,797	ج- ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها
11.4%	9,956	8,941	8,718	مؤسسات عامة
-	166	166	139	سندات فروقات المتعهدين /2
10.2%	50,495	45,815	42,382	دين بالعملة الأجنبية /3
-1.8%	2,920	2,973	2,506	أ- القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي
-100.0%	0	86	631	ب- ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض) /4
-24.0%	344	452	660	ج- ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) /5
11.7%	46,678	41,791	38,063	د- إصدارات يوروبوند في السوق
14.0%	547	480	458	هـ- فوائد متراكمة على اليوروبوند
-81.8%	6	33	63	و- سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية /6
-9.4%	14,186	15,659	14,586	ودائع القطاع العام
9.5%	114,161	104,233	98,324	صافي الدين العام /7
5.9%	76,204	71,944	70,303	إجمالي القيمة السوقية للدين /8
-	59%	60%	62%	النسبة من إجمالي الدين العام

المصدر: وزارة المالية، مصرف لبنان

- 1/ تم حذف ال REPOS من خانة مصرف لبنان وإضافتها إلى خانة المصارف التجارية.
- 2/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تدرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.
- 3/ أرقام كانون الأول 2016 وكانون الأول 2017 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقاً نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.
- 4/ ديون باريس 2 (القروض واليوروبوند) تتضمن سندات يوروبوند صدرت أساساً بقيمة 1,870 مليار دولار لصالح مصرف لبنان ضمن مؤتمر باريس 2.
- 5/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، وشريحتين من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008 أما الثانية ففي تشرين الأول 2012.
- 6/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).
- 7/ يتم احتساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من إجمالي الدين العام.
- 8/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 961 1 956000 مقسّم: 1718-1729
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb